الملكة النقدية عند المحدِّثين وكيفية بنائها

عبد الجبار أحمد سعيد*

الملخص

تناول هذا البحث مفهوم الملكة النقدية، وبين أنها القدرة الراسخة في نفس الناقد، التي تمكنه من إدراك ما خفي من خصائص روايات السنّة وعلومها محل البحث، وأن هذه الملكة صفة مكتسبة في نفس الناقد. كما استعرض دور القرآن والسنة في بناء الملكة النقدية، وبين أنواع الملكة النقدية التي ينبغي أن تتوافر عند الباحثين في السنة وعلومها، فنكر ملكة معرفة الرواة وتعيينهم، وملكة المقارنة بين الروايات وإدراك الفروق فيما بينها، وملكة فقه الرواة وعلومها، فنكر ملكة معرفة علل الحديث، ثم عقد نوعًا من المقارنة بين توافر الملكة النقدية عند المتقدمين وتوافرها عند المتقدمين وتوافرها المعلقة مأنفسهم، وإدراكهم الطبيعة العقلية لعلوم الحديث، ودراسة مناهج المحدثين وعلوم المصطلح والمقارنة فيما بين أقوال العلماء، والسعي لامتلاك العقلية الفقه وأصوله، ودراسة القواعد التي تعرف بها الأحاديث الضعيفة والموضوعة.

تاريخ استلام البحث: 2005/2/2، تاريخ القبول: 2006/8/2. كلمات مفتاحية: الملكة النقدية، المحدّثون، السنة.

المقدمّــة

هذا بحث حول "بناء الملكة النقدية عند الباحثين في السنة وعلومها" دفعني إليه ما أستشعره من غياب هذه الملكة عند عدد مسن الباحثين والنقاد في السنة وعلومها، وطغيان النظرة التقليدية عند كثير منهم. مما أصبح معيقاً لعملية الاجتهاد في دراسة السنة المسنة وعلومها، ومحاولة تطوير هذه العلوم. وهذا كله مندرج في إطار خدمة السنة والحفاظ عليها، لأن الله تبارك وتعالى تكفل بحفظ هذا الدين – ومنه السنة النبوية – وحملنا أمانة القيام بهذه المهمة والحفاظ عليها، وهذا من الدين الذي نتقرب به إلى الله تبارك وتعالى. وقد جاء هذا البحث في خمسة مباحث وخاتمة، عالجت فيه مفهوم الملكة النقدية،

* أستاذ مشارك، كلية الشريعة، جامعة الزرقاء الأهلية، الزرقاء - الأردن.

واهتمام القرآن والسنة ببنائها في نفس المؤمن وعقله، كما بحثت فيه عن أنواعها، وقارنت بين المتقدمين والمتأخرين في امتلاك ناصيتها، وحاولت أن ألتمس طرق بنائها عند الباحثين في السنة النبوية وعلومها، آملا في تجديد عهود الأوائل من الرواة الأفذاذ والنقاد والحفاظ كالبخاري ومسلم والترمذي وغيرهم لتأخذ السنة دورها في بناء الحياة والحضارة.

أهداف البحث

يسعى هذا البحث لتحقيق الأهداف الآتية:

- تحديد مفهوم الملكة النقدية.
- بيان أهميتها وضرورة وجودها لدى
 الباحثين في السنة وعلومها.

- معرفة أنواع الملكة النقدية في السنة وعلومها.
 - تلمس طرق بنائها لدى الباحثين.

منهج البحث

اعتمدت في بحثي هذا المنهج التاريخي التحليلي المقارن، وذلك من خلال الوقوف على النصوص التراثية المتعلقة بالملكة النقدية وتحليلها، للتعرف على مفهومها وأنواعها، ومظاهر وجودها في علوم السنة والمصطلح، ومحاولة إدراك الفرق بين المتقدمين والمتأخرين في اكتسابها، لإبراز أهمية الحاجة إليها، وضرورة الحرص على بنائها عند الباحث في السنة وعلومها.

الدراسات السابقة

جاء الحديث عن الملكة من حيث كونها صفة راسخة عند العلماء والمتعلمين في علم من العلوم أو في العلوم كلها، مبثوثا في صفحات أهل العلم والكتب المهتمة ببنائه، أذكر منها على سبيل المثال لا الحصر: مقدمة ابن خلدون (1)، وكشف الظنون (2) وغيرها. كما جاء الحديث عن النقد في علم الحديث والمصطلح، مبثوثا ومتناثرا في معظم كتب مصطلح الحديث كمقدمة ابين الصلاح (3)،

4. السيوطي، جلال الدين، تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، ط4، مكتبة الكوثر، الرياض، 1418هـ، الصفحات (1/16–78، 147–158، 158–267).

وتدريب الراوي⁽⁴⁾، وغيرها. وجرى الحديث في هذه الكتب عن أبرز ما ينبغي أن يتحلى به الراوي من القدرات والأدب، ومن أبرز ذلك ما جاء في كتاب الكفاية في علم الرواية⁽⁵⁾، وكتاب الجامع لآداب الراوي والسامع للخطيب البغدادي⁽⁶⁾، وما تناقاته كتب المصطلح بعد ذلك.

ولكنني لم أعثر على أي حديث واضح ومباشر، يتعلق ببناء الملكة النقدية في نفوس وعقول الباحثين في السنة وعلومها، ولعل السبب في ذلك، أنهم لم يكونوا يستشعرون فقدانها كما نحن اليوم، فكان وجودها بديهيا وطبيعيا.

أما في الدراسات المعاصرة فلا بد أن أشير إلى أهمية الدراسات التي كتبها الدكتور حمزة المليباري، خاصة كتابه "نظرات جديدة في علوم الحديث (7) "وكتابه" علوم الحديث في ضوء تطبيقات المحدثين النقاد (8)" وكتابه "الموازنة بين المتقدمين والمتأخرين في

البغدادي، الخطيب، أحمد بن علي بن ثابت، الكفاية في علم الرواية، تحقيق أبي عبد الله السورقي، دار العلوم، المكتبة العلمية، المدينة المنورة.

^{6.} البغدادي، الخطيب، أحمد بن علي بن ثابت، الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، تحقيق د. محمود الطحان، مكتبة المعارف، الرياض، 1403هـ.

المليباري، حمزة عبد الله، نظرات جديدة في علوم الحديث، ط2، دار ابن حزم، بيروت، 2003م.

المليباري، حمزة عبد الله، علوم الحديث في ضوء تطبيقات المحدثين النقاد، ط1، دار ابن حزم بيروت، 2003م.

ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد، المقدمة، ط6، دار العلم، بيروت، 1986م، الصفحات (428–437).

الرومي، مصطفى بن عبد الله القسطنطيني، كشف العنوان عن أسامي الكتب والفنون، 160/2 دار الكتب العلمية، بيروت، 1992م، الصفحات (1-6، 41-47، 15, 54-65، 877).

ابن الصلاح، أبو عمرو وعبد الرحمن، عثمان،
 علوم الحديث (المقدمة)، ط1، مؤسسة الرسالة،
 2004م، الصفحات (15–30، 48–54،
 66).

تصحيح الأحاديث وتعليلها ⁽⁹⁾"، حيث أشار فيه إلى تباين المنهج بين المتقدمين والمتــأخرين، وإلى علوم الحديث في عـصرنا والمفـاهيم الخاطئة حولها، واستعرض الجانب الفقهي والنقدي والنقد الداخلي والخارجي عند النقاد، ومنهج التصحيح والتعليل عند المتقدمين. وقارن بين المتقدمين والمتأخرين في ذلك، كما حاول أن يعيد تشكيل علوم الحديث بما يساهم في تمكن طلبة العلم من زمام هذه المسائل. وهذه جميعاً من الملكات التي لا بد منها للباحثين في السنة، إضافة إلى دور هذا المنهج في بناء الملكة النقدية عند طلبة العلوم. وأشير هنا باهتمام إلى بحث الدكتور محمد شبير بعنوان "تكوين الملكة الفقهية لدى الدارسين للفقه الاسلامي (10)" المقدم لمؤتمر جامعة الزرقاء الأهلية لسنة (2000م) وهو بحث متميز في بابه، إلا أنه متعلق بالملكة الفقهية وقد تحدث فيه عن حقيقة الملكة الفقهية ومقوماتها ورعايتها، ولا بد أن أشير إلى الدر اسات المنهجية المتعلقة بالتعامل مع السنة مثل كتاب "كيف نتعامل مع السنة (¹¹⁾" للدكتور يوسف القرضاوي، وكتاب "الفكر المنهجي عند المحدثين (12)" للدكتور همام سعيد، وبحث

9. المليباري، حمزة عبد الله، الموازنة بين المتقدمين والمتأخرين في تصحيح الأحاديث وتعليلها، ط2، دار ابن حزم، بيروت، 2001م.

"منهجية التعامل مع السنة النبوية (13)" للدكتور عبد الجبار سعيد، وقد أسهمت هذه الكتب في بيان صورة الخلل النابع من غياب الملكة النقدية، فضلاً عن توضيح أهمية المنهجية والفكر المنهجي، وظهور الملكة النقدية، عند الباحثين المنقدمين.

وقد شكلت هذه الدراسات أرضية مناسبة لبحثي هذا، انطاقت منها لمحاولة استكمال رسم صورة الأزمة، ومحاولة البحث عن حل للإشكال، عبر الدعوة لبناء الملكة النقدية لدى الباحثين في السنة وعلومها.

المبحث الأول: حقيقة الملكة النقدية

الملكة النقدية: مفهوم مركب من جزأين هما (الملكة) و (النقدية)، وحتى نتعرف إلى حقيقة هذا المفهوم المركب، فإنه لا بد لنا من تحديد مفهوم كل واحد من الجزأين في اللغة والاصطلاح، ثم ننظر في المفهوم المركب.

أولا: الملكة

1. الملكة في اللغة (11): مأخوذة من ملك، و هو أصل صحيح يدل على قوة في الشيء وصحة، فيقال: ملك الشيء ملكا: حازه وانفرد بالتصرف به، فهو مالك، ويقال: هو يملك نفسه.

المَلْكُ والمُلكُ والملْك: احتواء الشيء، والقدرة على الاستبداد به وملّكة ومَمْلكة ومَمْلكة.

^{10.} شبير، محمد عثمان، تكوين الملكة الفقهية لدى الدارسين للفقه الاسلامي، أحد بحوث مؤتمر "تدريس الفقه الاسلامي في الجامعات" جامعة الزرقاء الأهلية (1999)، ط1، الأردن، 2000م، ص: 29–108.

القرضاوي، يوسف، كيف نتعامل مع السنة، ط3، المعهد العاملي للفكر الاسلامي، 1992.

^{12.} سعيد، همام عبد الـرحيم، الفكر المنهجي عند المحدثين، ط1، كتاب الأمة، قطر، 1408هـ.

^{13.} سعيد، عبد الجبار، منهجية التعامل مع السنة، مجلة إسلامية المعرفة، السنة الخامسة، العدد الثامن عشر، 1999م، ص: 53–88.

ابن منظور، لسان العرب، 492/10-493، ،مادة ملك، وابن فارس، معجم مقاييس اللغة، 251/5.

ويقال هو يملك نفسه عند شهوتها أي يقدر على حبسها.

وفلان حسن الملكة، إذا كان حسن الصنيع مع مماليكه.

وفي الحديث "لا يدخل الجنة سيء الملكة" (15) أي الذي يسىء إلى مماليكه

وملك العجين يملكه ملكاً وأملكه: عجنه، فأنعم عجنه وأجاده.

2. الملكة في الاصطلاح: قيل بأن الملكة صفة راسخة في النفس، أو استعداد عقلي خاص لتناول أعمال معينة بحذق ومهارة، وقيل: هي الهيئة الراسخة في النفس (16).

وقال البغدادي: الملكة القدرة والتسلط على الشيء (17).

وجاء في كشف الظنون، في الملكة العلمية: "اعلم أن من كان عنايته بالحفظ اكثر من عنايته إلى تحصيل الملكة، لا يحصل على طائل من ملكة التصرف في العلم، ولذلك ترى من حصل الحفظ لا يحسن شيئا من الفن،

15. أخرجه الترمذي، محمد بن عيسى (ت 279) سنن الترمذي / 334/4، باب ما جاء في الإحسان إلى الخدم، دار إحياء التراث العربي، بيروت. قال الترمذي: هذا حديث غريب وقد تكلم أيوب السختياني وغيره واحد في فرقد السبخي من قبل حفظه. قلت هذا حديث حسن.

انظر كشف الخفاء ومزيك الالباس 501/2 رقم 3115، ط4، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1405هـ. وانظر شبير، محمد عثمان، تكوين الملكة الفقهية لدى الدارسين للفقه الإسلامي، أحد بحوث مؤتمر تدريس الفقه الإسلامي في الجامعات – جامعة الزرقاء الأهلية، كتاب المؤتمر ص 32، ط1، 2000م.

 أنيس، ابراهيم و آخرون، المعجم الوسيط، ط2، مادة ملك 886/2.

17. المناوي، عبد الرؤوف، فيض القدير، 386/3، ط1، المكتبة التجارية، مصر، 1356هـ.

وتجد ملكته قاصرة في علمه إن فاوض أو ناظر، ومن ظن أنه (أي الحفظ) المقصود من الملكة العلمية فقد أخطأ، وإنما المقصود هو: ملكة الاستخراج والاستنباط وسرعة الانتقال من الدوال والمدلولات، ومن الللزم إلى الملزوم وبالعكس، فإن انضم إليها ملكة الاستحضار فنعم المطلوب"(18).

ويفقه مما ساقه صاحب كشف الظنون أن الملكة تعني: "الصفة الراسخة في النفس التي تمكن صاحبها من التصرف في العلم أو الفن، وإتقان مسالكه ومقدماته ونتائجه وأصوله وفروعه واستدلالاته اتقانا تاما أو شبه تام".

والربط بين المعاني اللغوية والاصطلاحية للملكة أمر في غاية الوضوح، من حيث إنها تشترك في تملك السشيء والسيطرة عليه والتمكن منه والتصرف به. كما أن الملكة تتجاوز مجرد الحفظ واستظهار النصوص، إلى التمكن من العلم والقدرة على التنقل بين مفرداته وأجزائه، والربط فيما بينها والتصرف فيها، فهي قدرات خاصة لا يمتلكها كل من التعلوم:

يقول ابن خلدون: "وذلك أن الحذق في العلم والتفنن فيه والاستيلاء عليه، إنما هو بحصول ملكة في الإحاطة بمبادئه وقواعده" والوقوف على مسائله، واستنباط فروعه من أصوله، وما لم تحصل هذه الملكة، لم يكن الحذق في ذلك الفن المتناول حاصلا، وهذه الملكة هي غير الفهم والوعي، لانا نجد فهم

^{18.} الرومي، مصطفى بن عبد الله، كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، دار الكتب العلمية، بيروت، 1992، ص: (44/1–44/2).

المسألة الواحدة من الفن الواحد ووعيها، مشتركا بين من شدا في ذلك الفن، وبين من هو مبتدئ فيه، وبين العامي الذي لم يعرف علماً، وبين العالم النحرير، والملكة إنما هي للعالم أو الشادي في الفنون من دون سواهما فدل على أن هذه الملكة غير الفهم والوعي (19).

ثانياً: النقدية

1. النقد في اللغة (⁽²⁰⁾ يطلق على معان عدة منها:

أ. النقد خلاف النسيئة، فنقول: نقده الثمن.

ب. النقد والنقاد: تمييز الدراهم وإخراج الزيف منها، ونقد الدراهم وانتقدها: اخرج منها الزيف.

ج. وناقدت فلاناً: إذا ناقشته في الأمر.

د. النقر (بقصد الكشف عن حقيقة الشيء) نقول: نقد الشيء ينقده نقداً، إذا نقره بإصبعه كما تنقر الجوزة، ونقد الطائر الفخ ينقده بمنقاره أي ينقره.

ه. وإدامة النظر في الشيء، نقول: ما زال فلان ينقد بصره إلى الشيء إذا لم يزل النظر إليه.

2. النقد في الإصلاح: يطلق النقد عند أهل المصطلح ويراد به "تمييز الأحاديث الصحيحة من الضعيفة والحكم على الرواة توثيقا وتجريحاً بألفاظ مخصوصة ودلائل معلومة"(21).

وينقسم النقد عند أهل الحديث إلى قسمين: داخلي وخارجي؛ فالنظر في الأسانيد والسماعات والإجازات، لغرض إثبات الكتاب لمؤلفه (والرواية لصاحبها) هو النقد الخارجي، والنظر في المحتوى والمضامين لمعرفة صحتها وسلامتها من التصحيف هو النقد الداخلي (22).

والعلاقة بين المفهومين اللغوي والاصطلاحي واضحة من جهة التمييز بين الصحيح والسقيم، واختبار الشيء والكشف عن حقيقته والتأمل فيه بقصد معرفته، وغير ذلك من أوجه الربط.

وقد استعملت كلمة النقد للدلالة على الجهود المبذولة لتمييز الأحاديث بمجموعها أو بأجزائها، فالنظر في الراوي وأقوال علماء الجرح والتعديل فيه نقد، والنظر في السند كله نقد، والنظر في علل الحديث نقد كذلك.

لكن أهل العلم متفقون على أن أرفع درجات هذا النقد، هو الاشتغال بعلل الحديث سواء أكانت علل السند أم علل المتن، حيث إن الحديث المعل هو: "ما اطلع فيه بعد البحث

^{19.} ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد، مقدمة ابن خلدون، ط6، دار القلم، بيروت، 1986، ص: 430.

^{20.} لسان العرب، 425/3، وانظر الزمخشري، جار الله أبي القاسم محمود، أساس البلاغة، ص 650، دار صادر، 1965، والأزدي. وانظر أبي بكر محمد بن الحسن، جمهرة اللغة، 24/2، دار صادر، 1965، انظر ابن فارس، أبي الحسين أحمد، مجمل اللغة، 481/2، مؤسسة الرسالة ط2، 1986. وانظر مختار الصحاح، 1981.

^{21.} الأعظمي، محمد مصطفى، منهج النقد عند المحدثين، ط2، الكوثر، الرياض، ص: 5.

^{22.} المليباري، حمزة عبد الله، نظرات جديده في علوم المديث، ط2، دار ابن حزم، بيروت، 2003م، ص(73- 75).

والتفتيش على علة تقدح في صحته مع أن الظاهر سلامته منها (23)". فعالم العلل يتميز بقدرته على اكتشاف العلل في الأحاديث التي لا يقتدر على اكتشافها غيره، حيث إن الظاهر سلامة الحديث من تلك العلل، ولا يملك اكتشافها إلا من امتلك خبرة خاصة بعد طول ممارسة ومعرفة بمسالك الرواية ووعورتها، ومدارس الرواية ومناهجها وبخصوصيات الرواة، وإشكالات رواياتهم، وغير ذلك مما لا يعرفه إلا الحاذق الماهر. فليس كل النقد بمستوى واحد، وليس كل النقاد بمرتبة واحدة وليس كل من اشتغل بتمييز الأحاديث الصحيحة من الضعيفة أصبح ناقدا حاذقا ماهرا، فإذا أدركنا هذا الفرق الدقيق بين ناقد وناقد وهذا التمايز بين نقد ونقد أرفــع منـــه، نستطيع أن ندرك أننا عندما نتحدث عن مصطلح "الملكة النقدية" المركب فإننا نتحدث عن قدرات متميزة، وإبصار عميق، وحذق ومهارة متقدمين يمتلكها الباحث (الناقد) في السنة وعلومها لا يمتلكها كثير من الباحثين والناقدين من ذوى القدرة على ســبر أغــوار الرواية سندا ومتنا، لإثباتها أو رفضها، فيدرك سلامة سندها ومتنها وخلوها من العلل، وعدم تعارضها مع غيرها تعارضا ينفي قبولها وغير ذلك، مما يحتاج إلى علوم متعددة، وذكاء حاد ومعرفة واسعة.

وعليه فإن الملكة النقدية كما يراها الباحث هي: "القدرة الراسخة في نفس الناقد التي تمكنه من إدراك ما خفي من خصائص

روايات السنة وعلومها محل البحث". سواء أكانت هذه الخصائص متعلقة بسند الرواية أم متنها أو تعلقت بشنوذها أو عدمه وعلل الرواية أو انتفائها، وتعارضها مع غيرها أو غير ذلك من قواعد مصطلح الحديث ومناهج المحدثين".

خصائص الملكة النقدية

لا بد من وجود العقل عند صاحبها وكلما كان العقل أجود، كانت تهيئته للملكة القوية الراسخة أحرى. وأهم خصائص الملكة النقدية تتمثل في أمرين:

• أنَّها مكتسبة: فهذه الملكة تتحصل لدى الباحث الناقد بعد خبره طويلة في البحث ومعايشة للسنة النبوية وعلومها، وكثرة ملازمة الشيوخ وتعددهم, قال صاحب كشف الظنون: ".... والملكات كلها جسمانية، والجسمانيات كلها محسوسة، فتفتقر إلى التعليم إلا أن حصول الملكات علي المباشرة والتلقين أشد استحكاما وأقوى رسوخا، فعلى قدر كثرة الشيوخ يكون حصول الملكة ورسوخها... فلقاء أهل العلم وتعدد المشايخ، يفيده في تمييز الاصطلاحات بما يراه من اختلاف طرقهم فيه، فيجرد العلم عنها ويعلم أنها أنحاء تعليم، وتنهض قواه إلى الرسوخ والاستحكام في الملكات، فالرحلة لا بد منها في طالب العلم لاكتساب الملكة (²⁴⁾.

والباحث إنما يكتسب هذه الملكة بإحاطت بمبادئ هذا العلم وقواعده وأصوله، وكثرة

^{23.} السيوطي، جلال الدين، تدريب الراوي شرح تقريب النواوي، 1951هـ.

 ^{24.} الرومي، مصطفى، كشف الظنون 42/1-43. وانظر:
 ابن خلاون، مقدمة ابن خلاون، ص 43.

ترديد النظر في تطبيق القواعد والأصول على الأحاديث، فينقوى العقل البشري ويتمرن حتى تصبح كفاءته في المرتبة العليا، ومن المعلوم أن أعضاء الإنسان الجسدية والعقلية، تقوى بكثرة تشغيلها وتضعف بإهمالها وعدم استعمالها، وتزيد كفاءة الملكة قوة ونضجاً في حال النظر في كتب أهل العلم المتخصصة، ومباحثة العلماء ومناظرتهم في العلم الدي يراد له قوة المنال.

وقال أيضا: "...... لكن السعي لتحصيل الملكة، وهو موقوف على الأخذ والتعلم والتمرن والتدرب"(25).

وقال: "كل علم مسائل كثيرة، وحصولها عبارة عن الملكة الراسخة فيه، وهي لا تتم إلا بالتعلم والتدرب (²⁶⁾.

وقال القاضي البيضاوي: "الحكمة: هي اشتغال النفس الإنسانية باقتباس النظريات، وكسب الملكة التامة، والمداومة على الأفعال الفاضلة، بقدر الطاقة البشرية (27).

ويرى الباحث أن كون الملكة النقدية مكتسبة، لا ينفي الحاجة لوجود استعداد وقابلية في نفس الناقد تؤهله لاكتساب هذه الملكة.

• أنّها راسخة متمكنة في نفس الناقد، فكما اتضح من السياق آنفا، فإن هذه الملكة لا تصبح ملكة ولا تسمى كذلك، إلا إذا تملكت نفس الباحث الناقد وأصبحت جزءا من شخصيته وقدراته، بحكم تراكم المعرفة عبر الزمان وأشواط البحث والدراسة والمقارنة.

يقول ابن خلدون: "... والكتابة من بين الصنائع أكثر إفادة لذلك (زيادة العقل) لأنها تشتمل على العلوم والأنظار بخلاف الصنائع، وبيانه أن في الكتابة انتقالا من الحروف الخطية إلى الكلمات اللفظية في الخيال، ومن الكلمات اللفظية في الخيال إلى المعاني التي في النفس فيحصل لها ملكة الانتقال من الأدلة إلى المدلولات، وهو معنى النظر العقلي الذي يكسب العلوم المجهولة، فيكسب بذلك ملكة من التعقل، تكون زيادة عقل، ويصل به قوة فطنة وكيس في الأمور لما تعوده ذلك الانتقال (28).

المبحث الثاني: أنواع الملكة النقدية في السنة وعلومها

سبقت الإشارة إلى أن توافر الملكة النقدية عند الباحث الناقد، يعني أن لديه مزيد قدرة ومزيد علم، على ما لدى كثير من الباحثين، تجعله يدرك ما لا يدركه غيره، ولذلك فإنا عندما نتحدث عن أنواع الملكة النقدية، لا نتحدث عن المعرفة النظرية بقواعد وعلم مصطلح الحديث، والمعرفة النظرية باحوال الرجال، والاكتفاء بتطبيقها تطبيقاً جامدا أصم لا روح فيه ولا حياة، وقوفا عند ظواهر النصوص والإجراءات، ومن شم الخروج بنتائج بعيدة عن الصواب والحقيقة، تلزم الناس بما لا ينبغي إلزامهم به، أو تنفي من الدين ما هو منه. كما أنه لا بد من الإشارة الما إلى أهمية تكامل هذه الملكات، وأن تملك الباحث لها جميعاً يعني تمكنه من كل منها.

^{25.} المرجع السابق 51/1.

^{.26} المرجع السابق 54/1.

^{27.} المناوى، فيض القدير، 93/1، 507/3.

^{28.} ابن خلدون، مقدمة ابن خلدون، ص 428–429.

أما أهم أنواع الملكة النقدية التي نتحدث عنها فهي:

1. ملكة معرفة الرواة وتعيينهم:

ليس المقصود بذلك مجرد معرفة أن هذا الراوى هو فلان، فإنه من المعلوم بداهـة أنه لا يمكن دراسة الرواية والحكم عليها إلا بتعيين كل راو من رواة إسنادها، ومعرفة أقو ال علماء الجرح و التعديل، ولكننا نتحدث هنا عن معرفة متقدمة تجعل الباحث قادرا على التميز بين راويين أو أكثر، تـشابهت أسماؤهم، واختلطت على الباحث قليل الخبرة، متعجل النتيجة المفتقر إلى إحساس الناقد وملكته، وتوفر هذه الملكة في الناقد تجعله قادر ا على دفع التباس راو بآخر، وعدم توهم الشخص الواحد اثنين في حال ذكره مرة باسمه وأخرى بنسبه، وفي هذا السياق جاء تأليف كتاب الخطيب البغدادي "موضح أوهام الجمع والتفريق (²⁹⁾" حيث أوضح فيه أوهام المحدثين والنقاد التي وقعوا فيها فعدوا رواة متفرقين راوياً واحداً أو العكس.

 ملكة المقارنة بين الروايات وإدراك الفروق فيما بينها:

وتستند هذه الملكة إلى جمع روايات الحديث الواحد واستخراجها من مصادرها، وقد درج المحدثون على البحث عن طرق الحديث الأخرى، للنظر في كون الحديث صحيحاً أو غير، ذلك فهم يلجأون "للاعتبار (البحث عن طرق الحديث) عند نرول

الحديث عن درجة الاحتجاج والقبول بانفراده ولم يصل إلى درجة الترك⁽³⁰⁾" وهذا مطلوب بالتأكيد، ولكن الملكة النقدية التي نتحدث عنها، تضيف إلى البحث عن طرق الحديث غايات أخرى، فيجمع الباحث الناقد طرق الحديث ليقارن بينها من جهة السند ومن جهة المنن، وبهذه المقارنة يعرف الحديث الشاذ و هو "ما روى الثقة مخالفا لرواية الناس، لا أن يروى مالا يرويه غيره"(31)، ويعرف المنكر "وهو مشترك مع الشاذ في المخالفة إلا أن راوي الشاذ ثقة وراوى المنكر ضعيف(32)" وبها تعرف الزيادات في الأسانيد أو الانقطاعات. كما تعرف الزيادات في المتون، ومن ذلك زيادة الثقة وتعارض الوصل والإرسال أو الرفع والوقف والإدراج والقلب وغير ذلك مما يلحظه الخبير، كما أننا نستطيع أن نكتشف تفرد الراوى "وهو الـشذوذ عند بعض المحدثين كالخليلي (33)، فإذا حاولنا جمع طرق الرواية فلم نجد إلا طريقا واحدا ورد منه الحديث، عرفنا تفرد هذا الراوي و غر ابة ر و ايته.

وقد كان هذا الجمع بين الروايات والمقارنة بين ما يرويه المحدث ومرويات الآخرين من الثقات، هو الذي يستند إليه

^{29.} البغدادي، الخطيب، أحمد بن علي بن ثابت، موضح أوهام الجمع والتفريق، تحقيق د. عبد المعطي قلعجي، ط1، دار المعرفة، بيروت، 1407هـ.

^{30.} العكايلة، سلطان سند و آخرون، الواضح في فن التخريج ودراسة الأسانيد، ط1، الدار العالمية للنشر، عمان، 1991م، ص 261.

^{31.} السيوطي، تدريب الراوي، 267/1، وانظر الصنعاني: محمد بن اسماعيل، توضيح الافكار لمعاني تنقيح الانظار ، دار الفكر، 5/2- 7.

^{.32} المرجع السابق 279/1.

^{.33} المرجع السابق 267/1.

المحدثون النقاد في الحكم على الرواية، وفي التعامل معها والاستفادة منها من جهة أخرى. وليس هو مجرد معرفة أقوال علماء الجرح والتعديل في الراوي" فالحكم على الحديث تصحيحا وتعليلا، قبو لا وردا، لم يقع من المحدثين النقاد بالاعتماد على صفة الراوي بغض النظر عن المتون والأمور المحيطة بروايته، وإنما يقع ذلك بناء على معرفة موافقته للواقع أو مخالفته له، أو تفرده بما لا أصل له"(34).

وينبغي التتبه هنا إلى أن اللجوء إلى جمع روايات الحديث الواحد، شواهده ومتابعاته، أمر أساسي لا بد منه، إذا أردنا أن يكون الحكم على الحديث قبولاً أو رداً مكتمل الأركان من جهة السند والمتن، وهذا ليس من نافلة القول أو البحث، فهذا شأن المحدثين أصحاب الهمم العالية، قال محمد بن عبد الرحمن الدغولي: حدثنا عبد الله بن جعفر بن خاقان السلمى: سألت إبراهيم بن سعيد (الجوهرى الحافظ أبو إسحاق البغدادي) عن حديث من مسند أبي بكر الصديق، فقال لجاريته: أخرجي لي الجزء الثالث والعشرين من مسند أبي بكر الصديق، فقلت: لا يصح لأبي بكر عشرون حديثا، من أين ثلاثة وعشرون جزءا، فقال: كل حديث لم يكن عندى من مائة وجه فأنا فيه يتيم (³⁵⁾".

و لا شك أن هذه الإحاطة الواسعة بروايات الأحاديث تعين على المقارنة بين الروايات،

وتظهر المرافقات والمخالفات، وتشحن الذهن لتجلية المتون والأسانيد.

3. ملكة فقه الروايات

قد يتبادر إلى ذهن بعض الباحثين أن هذه الملكة لا علاقة لها بالسنة وعلومها، إذ درج كثيرون على اعتبار فقه الروايات من عمل الفقهاء وحدهم، وليس للمحدثين فيه شيء، وعدوا رواة الحديث مجرد نقله للأخبار ليسوا محتاجين لفقه ما يروونه، و الحقيقة أن الأمر خلاف ذلك تماما، فإن معرفة فقه الحديث ومراده من أهم الأمور التي تعين الباحث الناقد في الحكم على الرواية قبولا أو ردا، والتمييز بين المتون في الزيادات وغيرها، إذ كيف يعرف المخالفة بين متين من لم يفقه الحديث؟ وكيف يعرف الزيادة وأثرها من لم يلحظ الفرق بين ألفاظ الرواية ويدقق فيها؟ يقول على بن المديني: وهو عالم الحديث والعلل والجرح والتعديل: التفقه في معانى الحديث نصف العلم ومعرفة الرجال نصف العلم (36) وعن على بن خشرم: "كنا في مجلس سفيان بن عيينة، فقال: يا أصحاب الحديث تعلموا فقه الحديث حتى لا يقهر كم أصحاب الر أي"⁽³⁷⁾.

ويقول الحاكم: "من علم الحديث معرفة فقه الحديث، إذ هو ثمرة هذه العلوم وبه قوام الشريعة، فأما فقهاء الإسلام أصحاب القياس والرأي والاستنباط والجدل والنظر فمعروفون

^{34.} المليباري، نظرات جديده في علوم الحديث، ص: 91. 35. الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان، ميزان الاعتدال في

نقد الرجال، 35/1، دار المعرفة، بيروت، 1382هـ.

^{36.} الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان، سير اعلام النبلاء 48/11 مؤسسة الرسالة، بيروت، 1401هـ.

النسابوري، أبو عبد الله الحاكم، معرفة علوم الحديث،
 دار الأفاق الجديدة، بيروت، ص: 66.

في كل عصر وأهل كل بلد، ونحن ذاكرون بمشيئة الله في هذا الموضوع فقه الحديث عن أهله، ليستدل بذلك على أن أهل هذه الصنعة من تبحر فيها لا يجهل فقه الحديث، إذ هـو نوع من أنواع هذا العلم"(38). وقال الإمام النووى عند حديثه عن علم مختلف الحديث: وإنما يكمل له الأئمة الجامعون بين الحديث والفقه والأصوليون الغواصون على المعاني" (39). فهذه النصوص وطبيعة الحركة العلمية المكثفة في المرحلة الأولى، تؤكد أن فقه الحديث نصف علوم الحديث، ومن ثُمَّ فإن جميع كتب علوم الحديث المطولة في معرفة علوم الحديث" للحاكم، "والكفاية" للخطيب البغدادي، وسائر كتب المصطلح تحوى مبحث الناسخ والمنسوخ، ومبحث مختلف الحديث، ومبحث غريب الحديث، ومبحث الترجيح، ومبحث حجية السنة، بل أصبحت من أهم القضايا التي عالجتها كتب علم الحديث"(40).

على أن هذا لا ينفي تراجع اهتمام علماء الحديث بالفقه، بعدما استقر علم الفقه والأصول، ولكن ما يجب النتبه إليه أن هذه الثغرة سدت شيئاً ما بعد تخريج علماء الحديث لأحاديث كتب الفقه والحكم عليها،كما في "تصب الراية للزيلعي، وتلخيص الحبير" لابن حجر، وغيرها، إلا أن البون قد اتسع بين الفقهاء والمحدثين وأصبحت الهوة بينهما واسعة، وأصبحت الحاجة ماسة إلى جسرها. فإننا إذا قبلنا في مرحلة ما عدم انشغال المحدث - خاصة الراوي - بالفقه، فإننا لا

نقبل هذا اليوم، لأن الغاية من الاشتغال بالحديث في زماننا تقديم السنة لمعالجة مشكلات الناس، والتفاعل مع واقعهم، بمعنى تتزيلها على الواقع أو تتزيل الواقع عليها، ولا يمكن أن يتقن ذلك من لم تستحكم هذه الملكة الفقهية في نفسه"(41).

4. ملكة نقد المتون

وهذه الملكة في غاية الأهمية، ولا تتو افر إلا لمن ملك زمام الحديث وتمرس فيه، حتى أصبح يميز كلام النبوة من غيره، قال ابن قيم الجوزية: "وسئلت هل يمكن معرفة الحديث الموضوع بضابط من غير أن ينظر في سنده؟ فهذا سؤال عظيم القدر، وإنما يعلم ذلك من تضلع في معرفة السنن الصحيحة، واختلطت بلحمه ودمه، وصار له فيها ملكة، وصار له اختصاص شديد بمعرفة السنن والآثار، ومعرفة سيرة رسول الله ﷺ وهديه فيما يأمر به، وينهي عنه، ويخبر عنه، ويحبه ويكرهه، ويدعو إليه ويشرعه للأمة، بحيث انه مخالط للرسول ١٤٠٤ من أصحابه، فمثل هذا يعرف أحوال الرسول ﷺ هديــه وكالمــه، ومالا يجوز أنه يخبر به، مالا يعرفه غيره.و هذا شأن كل متبع مع متبوعة، فإنه الأخص به، الحريص على نتبع أقواله وأفعاله، والعلم بها، والتمييز بين ما يصح أن ينسب إليه وما لا يصح، وهذا شأن

^{38.} المرجع السابق، ص: 66.

^{39.} السيوطي، تدريب الراوي، 651/2 -652.

^{40.} المليباري، نظرات جديدة في علوم الحديث ص: 58.

^{41.} سعيد، عبد الجبار، منهجية النعامل مع السنة، مجلة إسلامية المعرفة، العدد الثامن عشر، السنة الخامسة، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، 1999م، ص: 69-71.

المقلدين مع أئمتهم يعرفون أقوالهم ونصوصهم ومذاهبهم (42)".

وقد اعتبرنا ملكة نقد المتون وتمحيص صحيحها من سقيمها، دون أن نتحدث عن نقد الأسانيد، لأن الباحثين في السنة وعلومها يفتقرون لهذه الملكة، بينما يتقنون دراسة الأسانيد من حيث الحكم على رواتها طبقا لأو صافهم، علما بأن هذه الملكة (ملكة نقد المتون) تستند في جو هر ها إلى ما اتفق عليه أهل هذا الفن، من أن القول بصحة حديث ما ينصرف إلى صحة السند والمتن معا، وليس إلى صحة أحدهما دون الآخر. إذ لو تم تصحيح الإسناد دون المتن، أو تم تصحيح المنتن دون الإسناد، كما يفعل بعض المتأخرين، فإن ذلك لا يعد تصحيحا للحديث كاملاً. يقول ابن القيم: "قد علم أن صحة الإسناد شرط من شروط صحة الحديث وليست موجبة لصحة الحديث، فإن الحديث إنما يصح بمجموع أمور منها صحة سنده، وانتفاء علته وعدم شذوذه ونكارته، وان لا يكون راويه قد خالف الثقات أو شذ عنهم (43)، وقد انتشر الاتجاه نحو تصحيح الإساداد ودر استه دون المتن عند المتأخرين والمعاصرين من الباحثين في السنة وعلوم الحديث، في مؤشر على غياب المنهجية الصحيحة والملكة العلمية النقدية من ميدان البحث و الدر اسة" (⁴⁴⁾.

5. ملكة معرفة علل الحديث

وهذه الملكة من أرفع الملكات التي ينبغي أن يحرص عليها الباحثون النقاد، ذلك أن الوصول إلى امتلاكها، يعني امتلاك ناصية علوم السنة (رواية ودراية) وقد كان المتمكنون من هذه الملكة قلة عبر التاريخ إلا انها لم تغب عن ميادين البحث الجاد عند المتقدمين. والمتأمل لعلل الحديث سواء أكانت علل الإسناد أم علل المتن يدرك بصورة لا شك فيها أن إتقانها يحتاج إلى ملكة من نوع خاص، وأن توافرها في ناقد معين، يعني أنه امتلك وأتقن ما ليس عند الآخرين، وإنما تقدم عليهم، وهذه العلل هي:

أ. علل الإسناد (45)، وأبرزها:

1. إبطال السماع الصريح أو نفي السماع المتوهم بالعنعنة. ومثاله ما نقله ابن رجب أن أحمد قال: البهي ما أراه سمع من عائشة، إنما يروي عن عروة عن عائشة، رغم أنه يقول في حديث زائدة عن السدي حدثتي عائشة.

2. إبدال الإسناد كله أو بعضه، وقد يكون من أسبابه سبق اللسان إلى الأسانيد المشهورة، فكل حديث يروى عن مالك قد يسبق اللسان فيه عن نافع عن ابن عمر، وفي واقع الأمر يكون مالك قد رواه عن غير نافع.

3 . الوهم في رفع الموقوف، أو وصل المرسل، أو ما فيه انقطاع، فقد يروى الحديث مرفوعا، ولكن النقاد يكشفون عن

^{42.} ابن قيم الجوزية، المنار المنيف في الصحيح والضعيف، حلب، مكتبة المطبوعات الإسلامية، تحقيق الشيخ عبد الفتاح أبو غده، المقدمة.

^{43.} المليباري، نظرات جديدة في علوم الحديث، ص: 62. 44. المرجع السابق، ص: 60-66.

^{45.} سعيد، همام، شرح على الترمذي، 1/139–156، ط1، المنار، الزرقاء، 1987.

وهم في رفعه، ويثبتون أن وقفه أصح، وقد يروى الحديث متصلا، وإرساله أثبت وآكد، أو قد يروى متصلا وهو في الحقيقة معضل أو منقطع.

4. جمع الشيوخ وبقاء اللفظ واحداً، فالأصل أن يوجد بعض الاختلاف في روايات الحديث الواحد، لتصرف الرواة في لفظ الحديث دون المعنى، فإذا روى أحد من الرواة حديثاً واحداً عن عدد من الشيوخ، ثم ساق اللفظ سياقا واحدا، فإن هذا دليل على الوهم والخطأ، وأقل ما يقال فيه: إنه تساهل في سياق الحديث عنهم جميعاً سياقاً واحداً، إلا أن يكون الراوي مبرزا في الحفظ جدا، وممن وقع في هذا حماد بن سلمة بن دينار البصرى (46).

5. جرح الراوي، وليس المقصود بهذا وجود الراوي المجروح في الإسناد، فإن هذا ليس من علم العلل؛ لأن الإسناد به يكون ضعيفا وميدان العلل الحديث الصحيح. وإنما المقصود أن يروي الثقة عن راو مجروح فيلتبس على الناس حال المجروح، فيكشف أمره عالم العلل، فمن المعلوم مثلا أن مالكا لا يروي إلا عن ثقة. ولكنه حدث عن عبد الكريم بن أبي أميه وهو متروك الحديث (47).

ب. علل المتن (⁴⁸⁾، وأبرزها:

- 46. سعيد، عبد الجبار، حماد بن سلمه حديث وعلله، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، عمّان، 1992م، ص: 32.
- 47. العسقلاني، أحمد بن علي، تهذيب التهذيب، دار الفكر،
 بيروت، 1984م، الصفحات: (6−7).
 - 48. سعيد، همّام، شرح علل الترمذي، 156/1- 163.

- إحالة معنى الحديث، إذا كان راويه غير عالم باللغة و لا بالمراد من اللفظ.
- 2. ما كانت علته تحريفا في لفظ من ألفاظه ومن أمثلته من حرف كلمهة (نؤديه) فجعلها (نورثه) وبدل أن يجعل الحديث في صدقة الفطر، وهو كنا نؤديه على عهد الرسول ﷺ، قال: الحد (49).
- 3. ما كانت علته مخالفة راويه لمقتضاه، ومنه أحاديث أبي هريرة في المسح على الخفين، ضعفها مسلم وأحمد وغير واحد، وقال أحمد: أبو هريرة ينكر المسح على الخفين، فلا يصح له فيه روايه.
- ما كانت علته إدراج كلام آخر فيه، وهذه علة عدها بعضهم ضربا من ضروب الشذوذ في الحديث.
- ما كانت علته انه لا يشبه كلام النبي ﷺ
 ومن ذلك ما يشبه كلام القصاص.

المبحث الثالث: الملكة النقدية بين المتقدمين والمتأخرين

بات من الواضح لكل بصير ناقد، أن البون شاسع بين النقاد المتقدمين والمتأخرين من جهة تو افر الملكة النقدية لديهم وامتلاكهم ناصيتها، وتمكنها من نفوسهم، وقد مرت السنة النبوية وعلومها بمرحلتين تاريخيتين:

^{49.} ابن أبي حاتم، عبد الرحمن بن محمد، 52/2، دار المعرفة، بيروت، 1405هـ.

الأولى منهما: "مرحلة الرواية" وتمتد من عصر الصحابة حتى نهاية القرن الخامس الهجري.

الثانية: مرحلة ما بعد الرواية، وتمتد من بدايات القرن السادس الهجرى. وقد تميزت المرحلة الأولى بالاهتمام بالرواية ونقلها بو اسطة الأسانيد وتدوينها فيما تلاشت الرواية، و الاعتماد على الأسانيد في المرحلة الثانية، لصالح الاعتماد على الكتب التي صنفها الحفاظ في المرحلة الأولى. كما تميز التأليف في هذه المرحلة (الثانية) بأسلوبه الذي ابتدأه ابن الصلاح في مقدمته، على أن هذا لا ينفي أن علماء الحديث بذلوا في كلتـــا المــرحلتين جهدا مضنيا في الحفاظ على السنة والذب عنها، وقد عد الدكتور المليباري المتقدمين هم حفاظ مرحلة الرواية وبالخصوص نقادهم و المتأخرين أهل مرحلة ما بعد الرواية، وعليه فإن كلا من هاتين المجموعتين تتفصل عن الأخرى أصالة وتبعية في مجال الحديث وعلومه، فلا ينبغي الخلط بينهما لأنه ظهر بينهما خلاف جو هري وتباين منهجي (50)".

ونحن إذ نؤكد ما ذهب إليه الأستاذ المليباري فإننا نركز على التفاوت بين المرحلتين، في جانب توافر الملكة النقدية، حيث شهدت المرحلة الأولى اهتماما متميزا ببناء الملكة النقدية لدى الباحثين والنقاد، وقد اتضح هذا في جوانب متعددة يمكن أن نشير فيها إلى نقد الصحابة روايات بعضهم عن بعض كما كان من عائشة رضي الله عنها، حيث نقدت أحاديث رواها أبو هريرة وابن

عمر وغير ذلك مما توقف عنده الكتاب و المؤلفون (51). كما نشير إلى بدء طلب الإسناد للرواية خاصة في مرحلة الفتنة وما تلاها.

روى الإمام مسلم بسنده عن ابن سيرين قال: لم يكونوا يسألون عن الإساد، فلما وقعت الفتنة، قالوا سموا لنا رجالكم، فينظر إلى أهل السنة فيؤخذ حديثهم وينظر إلى أهل البدع فلا يؤخذ حديثهم و"52).

وروى عن مجاهد أنّه قال: جاء بسشير العدوي إلى ابن عباس، فجعل يحدث ويقول: قال رسول الله في فجعل ابن عباس لا ياذن لحديثه ولا ينظر إليه، فقال: يا ابن عباس، مالي لا أراك تسمع لحديثي، أحدثك عن رسول الله في ولا تسمع؟ فقال ابن عباس: إنا كنا مرة إذا سمعنا رجلا يقول: قال رسول الله التدرته أبصارنا، وأصغينا إليه بآذاننا، فلما ركب الناس الصعب والذلول، لم نأخذ من الناس إلا ما نعرف"(53).

ومما تجدر ملاحظته في الروايتين، فكرة المقارنة والنقد بين حديث أهل السنة وحديث أهل البدع، وقول ابن عباس (لم نأخذ من الناس إلا ما نعرف) كما يمكننا الإشارة إلى بدء نقد الرواة، والمقارنة بين مروياتهم، والمحفوظ من مرويات الثقات، ونشوء علم الجرح والتعديل، وعلم مصطلح الحديث، والرحلة في طلب الحديث للتوثق من رواية

^{50.} المليباري، نظرات جديده في علوم الحديث، ص: 13- 16 بتصرف.

^{51.} الدميني: مسفر عزم الله ، **مقاييس نقد متون السنة**، الباب الأول: مقاييس النقد عند الصحابة، ط1، 1984م، ص: (53– 108).

^{52.} مسلم، صحيح مسلم، المقدمة، 243/1، ط1،دار إحياء النراث العربي، 2000م.

^{53.} المرجع السابق، ص: 238- 239.

راو لحديث معين، وعلم علل الحديث الذي برز فيه عدد من علماء الحديث، وبعضهم من الرواة، وغير ذلك من الملكات التي تمت الإشارة إليها سابقا، والتي ورثناها من المتقدمين من المحدثين. أما في المرحلة الثانية فإننا نشهد ضعفا واضحا وبيّنا في توافر الملكة النقدية، عند الباحثين والنقاد. ويدل على ذلك مظاهر متعددة، نستطيع أن نجملها في غياب أنواع الملكة النقدية التي أشرنا إليها آنفا في معظم الأحيان، ويمكننا أن نذكر من بين تلك المظاهر ما يأتي:

1. التوجه نحو دراسة السند، والاكتفاء بالحكم عليه، دون در اسة المتن والتعمق فيه، وعدم اكتمال أركان دراسة الحديث للحكم عليه بكليته، والمشكلة الكبرى هي تعميم الحكم على السند، ليصبح حكما على الحديث، فيصبح تصحيح السند كافيا لتصحيح الحديث. وقد ابتدأ التحفظ على أحكام المتأخرين على الحديث، منذ عهد ابن الصلاح حيث يقول: "إذا وجدنا فيما يروى من أجزاء الحديث وغيرها حديثا صحيح الإساناد، ولم نجده في أحد الصحيحين، ولا منصوصا على صحته في شيئ من مصنفات أئمة الحديث المعتمدة المشهورة، فإنّا لا نتجاسر على جزم الحكم بصحته، فقد تعذر في هذه الأعصار، الاستقلال بإدراك الصحيح، بمجرد اعتبار الأسانيد، لأنه ما من إسناد من ذلك إلا وتجد في رجاله من اعتمد في روايته على ما في كتابه، عما يشترط في الصحيح من الحفظ والضبط والإتقان، فآل الأمر إذن في معرفة الصحيح والحسن، إلى الاعتماد على ما

نص عليه أئمة الحديث في تصانيفهم المعتمدة المشهورة" (54).

وقد انتقد قول ابن الصلاح عدد من العلماء مثل الحافظ العراقي وابن كثير والنووي وابن حجر وغيرهم، ورغم ذلك فقد بقي السائد هو التخوف من الحكم على الحديث بكليت والاكتفاء (عند البعض) بالحكم على سنده، وقد حاول السيوطي في بحثه (التنقيح لمسألة التصحيح) التوفيق بين ابن الصلاح ومخالفيه، ومما جاء في قوله: "وأما الأزمان المتأخرة فقد طالت فيها الأسانيد، فتعذر الوقوف على العلل إلا بالنقل من الكتب المصنفة في العلل، فإذا وجد الإنسان في جزء من الأجزاء حديثا بسند واحد ظاهره الصحة لاتصاله وثقة رجاله، لم يمكنه الحكم عليه بالصحة لذاته لاحتمال أن يكون له علة خفية ،لم نطلع عليها لتعذر العلم بالعلل في هذه الأزمان (55)".

وقد قال السيوطي في تدريب الراوي: والأحوط في مثل ذلك أن يعبر عنه بصحيح الإسناد، ولا يطلق التصحيح لاحتمال علة للحديث خفيت عليه، وقد رأيت من يعبر خشية من ذلك بقوله صحيح الإسناد إن شاء الله تعالى (56) ووافق هذا الرأي للسيوطي الدكتور نور الدين عتر (57) وغيره من المتأخرين، وليت الأمر وقف عند هذا الحد، بل أصبح كثير من طلبة العلم والباحثين يكتفي

^{54.} العراقي، زين الدين عبد الرحيم، التقييد والإيضاح لما أطلق وأغلق من مقدمة ابن الصلاح، ط2، مؤسسة الكتب الثقافية، 1993م، ص: (28 – 29).

^{55.} عتر، نور الدين، منهج النقد في علوم الحديث، ط3، دار الفكر، دمشق، 1981م، ص: 283.

^{56.} السيوطي، تدريب الراوي، 161/1.

^{57.} عتر، نور الدين، منهج النقد، ص: 284.

بتقليب صفحات كتاب مختصر في الرجال، مثل تقريب التهذيب لابن حجر ليحكم من خلاله على السند، ومن ثم يعمم الحكم على الحديث، وبعد ذلك لا ينظر في الشذوذ أو العلة أو غير ذلك من أركان الحكم على الحديث, ولا يخفى أثر مثل هذا التوجه في تغييب الملكة النقدية من عقول الباحثين، وترسيخ العجز والخوف في نفوسهم، مما جعل بعض الباحثين في السنة وعلومها اليوم يتسمون بالتقليدية المتشددة في كثير من الأحيان، ويغلقون أبواب النقد أمام كثير مـن الباحثين، باسم الحفاظ على النص والسنة.

غياب المنهجية العلمية في التعامل مع السنة

ولذلك مظاهر متعددة، نشير إلى بعــضها على سبيل الإيجاز (58):

أ. الفصل بين القرآن والسنة في الإثبات والفهم، والفصل بين السنة والسنة.

ب. الفصل بين السنة والرؤية الكلية الشمولية المقاصدية للشريعة الإسلامية.

ج. عدم التمييز بين ما كان من السنة محللاً للتشريع وما لم يكن.

- د. الفصل بين قراءة السنة وقراءة الكون.
 - ه. التسرع في رد الأحاديث.
 - و. عدم استكمال شروط نقد الرواية.
 - ز. الفصل بين الفقه والحديث.

يقول الدكتور المليباري بعد ما عرض نماذج توضيحية لتباين المنهج بين المتقدمين والمتأخرين: "من الحقائق العلمية المذكورة

2. إدراك أن البحث في قواعد المصطلح وعلومه، وآراء علماء الجرح والتعديل

الحديثية، ومسائلها النقدية، نظرا لما تميزت به المجموعة الأولى من أصالة وإبداع في مجال الرواية والنقد والجرح والتعديل، بينما تميزت المجموعة الثانية بالتبعية والتقليد، وبمجرد تحقق هذه النظرية العلمية الأساسية، التي تفضى إلى الفصل بينهم في المجالات العلمية الحديثية، لدى دارسي علوم الحديث، فإن كافة المعصلات الجو هرية و المصكلات الاصطلاحية التي ظهرت من جراء الخلط بين المتقدمين والمتأخرين تتلاشى تلقائيا، وترتسم أمامهم معالم منهج المحدثين النّقاد في تصحيح الأحاديث وتعليلها بكل وضوح وجلاء "(59).

يبرز تباين منهجي بين حفاظ مرحلة الرواية -

لا سيما نقاد الحديث - وبين أئمة الحديث في

مرحلة ما بعد الرواية في المصطلحات

المبحث الرابع: كيف نبنى الملكة النقدية

إننا إذا أدركنا الإشكال القائم عند الباحثين والنقاد في السنة وعلومها، من قلة توافر الملكة النقدية، كما أشرنا إليه آنفا، فإن البحث عن طرق بناء هذه الملكة عندهم يعد أمراً في غاية الأهمية، ويمكن أن نقترح لذلك ما يأتى:

1. ترسيخ ثقة الباحثين والنقاد بأنفسهم، وبإمكانية امتلاكهم ناصية العلم، ودراسة الرواية والحكم عليها، والتعمق في ذلك وعدم الخوف من الخطأ، ما دامت النية هي الاجتهاد، لأن الأجر حاصل في الصواب والخطأ.

^{58.} سعيد، عبد الجبار، منهجية التعامل مع السنة، ص: 65 – 71.

وغير ذلك من أقوال العلماء واجتهاداتهم، إنما هو بحث في دائرة جهد يستحق التقدير لا التقديس، وبالتالي فمن الممكن قبول هذا الرأي أو ترجيح ذاك أو التوفيق بينهما أو محاولة الإتيان بجديد، وكل يؤخذ من قوله ويرد إلا المعصوم ، والمقدس هو النص من القرآن وما يثبت من السنة.

- 3. دراسة مناهج المحدثين في مصنفاتهم ومقولاتهم النقدية، والتعمق فيها ومحاولة استنباطها، والمقارنة بينها، خاصة البخاري ومسلم في صحيحيهما وكتبهما في الرجال والعلل. ومما لا شك فيه أن التعرف إلى هذه المناهج واستيعابها الجيد يمكن أن يورتث الباحث ملكة نقدية متميزة.
- 4. دراسة علوم المصطلح من الكتب المؤلفة في المرحلة الأولى، وإعادة ترتيبها ترتيبا موضوعيا متسلسلا ذا بعد تطبيقي موسع، بما يضمن استيعاب القواعد والربط بينها وبين الروايات، واستيعاب الجانب التطبيقي، ولا يخفي ما لهذا من أثر على الباحث في بناء ملكته النقدية.
- 5. الدراسة المقارنة لأقوال العلماء في علم المصطلح، ولأقوال علماء الجرح والتعديل، ومحاولة النظر فيها، والترجيح فيما بينها، وإدراك الآثار التطبيقية المترتبة على الاختلاف والتباين بين العلماء في حد التواتر مثلا، وحد الصحيح وحكم تعارض الجرح والتعديل، والخبير في هذه التفاصيل يدرك أن الخلاف في هذه القضايا أحيانا، لا يقل شأنا عن

- الخلاف بين أصحاب المذاهب في الفروع الفقهية، وهذا مما يوسع آفق الباحث والناقد ويجعله أقرب لتقبل الرأي الآخر وتعدد الاجتهاد في المسألة الحديثية الواحدة.
- 6. سعى المحدثين الباحثين والنقاد لامتلاك ناصية الفقه وأصوله وعلم مقاصد الشريعة بشكل أكثر تحديدا، وهذا له عظيم الأثر في تشكل الملكة النقدية عند الباحث الناقد، خاصة إذا أدركنا أن الغاية من تعاملنا مع السنة في زماننا هذا وروايتها، هي توفيرها بين أيدي العلماء والمجتهدين لمعالجة قضايا الناس الحياتية وأحكامهم الشرعية التي يحتاجونها، فلم يعد الفصل بين الفقه والحديث مبررا في هذا الزمان، من وجهة نظرنا. وهذا العلم مرتبط بجمع روايات الموضوع الواحد شواهد ومتابعات. والمقارنة فيما بينها وبعلم مختلف الحديث، وأوجه التوفيق والترجيح، وغير ذلك من أنــواع الملكة النقدية.
- 7. دراسة واستظهار القواعد التي تعرف بها الأحاديث الضعيفة والموضوعة مما نص عليه العلماء مثل ابن الجوزي، وابن قيم الجوزية، والتمرس فيها، ليس للانـشغال بالروايات الضعيفة والموضوعة، وإنمـا لامتلاك القدرة على تمييز الصحيح مـن الضعيف والموضوع، فالغاية من معرفة الموضوع والضعيف معرفـة الـصحيح وتجنب الخلط بينهما.

الخاتمــة

إنّ هذا التطواف في جوانب الملكة النقدية ومتعلقاتها، وأهمية بنائها عند الباحثين في السنة وعلومها، قد كشف لنا أن الملكة النقدية هي القدرة الراسخة في نفس الناقد التي تمكنه من إدراك ما خفي من خصائص روايات السنة وعلومها محل البحث، وهي ملكة مكتسبة يحرص القرآن والسنة على بنائها في نفس المسلم بأنواعها المختلفة، سواء أكانت معرفة الرواة أم معرفة العلل، وقد تبين لنا فقدان هذه الملكة في كثير من الأحيان عند عدد من الباحثين والنقاد المعاصرين، كما أنه يمكننا العمل على إعادة هذه الملكة إذا حاولنا أن نضع الأمور في نصابها، فنقدر ما يستحق التقدير ونقدس ما يستحق التقدير.

ولا يمنعنا التقدير من النقد والمقارنة والأخذ والرد، ولا يحول التخصص بيننا وبين امتلاك ناصية الفقه والتعامل مع السنة بمنهجية علمية تجدد عهد الأوائل، وتبني عليه، وتتفي عنا التقليدية المجمدة، الحائلة بين السنة النبوية وأن تأخذ دورها الفاعل في الحياة البشرية. وإننا نعتقد أن هذا البحث يمكن أن يشكل مفتاحا لأبحاث أخرى، نظن أنها في غاية الأهمية والارتباط بموضوع هذا البحث، ومن أهم المحاور التي يمكن العمل على إنجازها: المحور التطبيقي في كشف الملكة النقدية عند الأئمة القدامي مثل البخاري ومسلم، ومن خلال دراسة منهجهما في الرواية والنقد، وعند غيرهما من الأئمة، إضافة إلى التوسع في الدراسات التطبيقية على علوم الحديث وقواعده، ودراسة الروايات

وأقوال العلماء دراسة مقارنة، والخروج بالنتائج المحددة الواضحة، ويمكن التركيز على أحاديث الأحكام وتعلم أصول التوفيق أو الترجيح، ومن ثم الاستباط من النصوص استباطا تطبيقيا، يجعل الباحث والناقد يدرك أهمية كل حرف أو كلمة في الرواية وأثرها من خلال ما ينبني عليها، ولا يفوتنا أنْ نؤكد ضرورة إعادة هيكلة مادة علم مصطلح الحديث، لنترابط موضوعيا بشكل أكبر، والإكثار من النماذج التطبيقية على أنواع هذا العلم وقواعده.

المراجع

- 1) الأعظمي، محمد، منهج النقد عند المحدثين، ط2، الكوثر، الرياض، (بلا. ت).
- 2) أنيس، إبراهيم و آخرون، المعجم الوسيط، ط2، (بلا. ت).
- () البخاري، محمد، صحیح البخاري، موسوعة صخر للحدیث النبوي، (بلا. ت).
- 4) الترمذي: أحمد، سنن الترمذي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، (بلا. ت).
- ابن حجر العسقلاني، محمد، تهذیب التهذیب، ط1، دار الفکر، بیروت،
 1984م.
- البغدادي، الكفاية في علم الرواة، تحقيق أبو عبد الله السورقي، المكتبة العلمية، المدينة المنورة، (بلا.ت).

- 7) البغدادي، أحمد، موضح أوهام الجمع
 والتفريق، تحقيق د. عبد المعطي قلعجي،
 ط1، دار المعرفة، بيروت، 1407هـ.
- 8) البغدادي، الخطيب، الجامع لأخلق الراوي وآداب السامع، تحقيق د. محمود الطحان، مكتبة المعارف، الرياض، 1403هـ.
- 9) ابن خلدون، عبد الــرحمن بــن محمــد،
 مقدمــة ابــن خلــدون، ط6،دار القلــم،
 بیروت، 1986.
- 10) الذهبي، محمد، ميزان الإعتدال في نقد الرجال، دار المعرفة، بيروت 1382هـ.
- 11) الذهبي، محمد، سير أعلام النبلاء، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1401.
- 12) الرومي: مصطفى، كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، دار الكتب العلمية، بيروت، 1992م.
- 13) الزمخشري، جار الله، أساس البلاغة، دار صادر، 1965م.
- 14) سعيد، عبد الجبار، منهجية التعامل مع السنة، مجلة إسلامية المعرفة، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، العدد الثامن عشر، السنة الخامسة، 1999م.
- 15) سعيد، عبد الجبار، حماد بن سلمة حديثه وعلامه، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن، 1992م.
 - 16) سعيد، همام، شرح علل الترمــذي، ط1، لابن رجب، المنار، الزرقاء، 1987م.
 - 17) السيوطي، جلال الدين، تدريب السراوي شرح تقريب النسواوي، ط4، بيسروت، 1418هـ.

- 18) شبير، محمد، تكوين الملكة الفقهية لـدى الدارسين للفقه الإسلامي، أحـد بحـوث مؤتمر تـدريس الفقـه الإسـلامي فـي الجامعات، جامعـة الزرقـاء الأهليـة-الزرقاء، ط1، 2000م.
- (19) الصنعاني، محمد، توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار، دار الفكر، بيروت، (بلا.ت).
- 20) ابن الصلاح، أبو عمر وعثمان بن عبد الرحمن، علوم الحديث ط1، مؤسسة الرسالة، 2004م.
- 21) عتر، نور الدين، منهج النقد في علوم الحديث، ط3، دار الفكر، 1981م.
- (22) العجلوني، إسماعيل، كشف الخفاء ومزيل الإلباس، ط4، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1405هـ.
- (23) العراقي، زين الدين، التقيد والإيضاح لما أطلق وأغلق من مقدمة ابن النصلاح، ط2، مؤسسة الكتب الثقافية، 1993م.
- 24) العكايلة، سلطان، وآخرون، الواضح في فن التخريج ودراسة الأسانيد، ط1، الدار العالمية للنشر، عمان، 1999م.
- 25) ابن فارس، معجم مقاییس اللغة، دار الجیل، بیروت، 1991م.
- 26) ابن قيم الجوزية، المنار المنيف في الصحيح والضعيف، حلب، مكتبة المطبوعات الإسلامية، تحقيق الشيخ عبد الفتاح أبو غده. (بلا. ت).
- 27) النيسابوري، مسلم بن الحجاج، صحيح مسلم، ط1، دار إحياء التراث العربي، 2000م.

- 28) المليباري، حمزة، نظرات جديده في علوم الحديث، ط2،دار ابن حزم، بيروت، 2003.
- 29) المناوي، عبد الرؤوف، فيض القدير، ط1، المكتبة التجارية، مصر، 1356م.
- 30) ابن منظور، لسمان العرب، ط1، دار صادر، بیروت، 1990م.
- 31) النيسابوري، أبو عبد الله الحاكم، معرفة علوم الحديث، دار الآفاق الجديدة، بيروت (بلا.ت).

Talent of Criticism Among Sunna Scientists and how it is Built

Abduljabbar A. Saeed

Abstract

This research investigates the concept "Talent of Criticism" and illustrates that it is: "the well- founded ability in the mind of critic, that enables him to perceive what is hidden of the characteristics of Sunna narrations and its literature discussed here."

Furthermore, the study shows that this talent is an acquired property in the mind of the critic. Then, it shows the various kinds of this talent that researchers in the field of Sunna and its sciences ought to have. It mentions the talent of distinguishing the narrators, comparing between the narrations and comprehending them, criticizing the texts, and knowing the defects of Hadith. Moreover, the researcher differentiates between the availability of the talent of criticism among antecedents and modern schloars of sunna sceinces.

Finally, the study identifies various approaches of building the Talent of Criticism, e.g.i acquiring self-confidence, realizing the mental nature of the Hadith sciences, studying the approaches of Hadith scholars (different views of scholars), the effort of acquisition Figh and its principles, and studying the rules of judging weak and fabricated Hadiths.